

على الخلاف رئاسة مجلس الوزراء ليس فيها من يفكر أو يخطط أو يقيم العلاقات مع الخارج. ثمّة من يقوم بهذه المهمات عنه. هي مهمات ملزمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. وهي مدفوعة الثمن من المال العام. رئيس الحكومة ينفذ ما يخطط له خبراء البرنامج. سواء لجهة رسم السياسات الاقتصادية في مختلف القطاعات. أو تحديد الأهداف الاستراتيجية والعلاقات الدبلوماسية أو صياغة موقف لبنان من القضايا الإقليمية والدولية.

الـ UNDP في رئاسة مجلس الوزراء: نحن منفكر



بتولى UNDP تنسيق العلاقات الخارجية والدولية لرئيس مجلس الوزراء (دالاتي ونهرا)

محمد وهبة

خلال السنوات الماضية، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتغلغل في الإدارة اللبنانية إلى حد وصفه بأنه تحوّل إلى «إدارة رديفة». في وزارة المال هو الجهة التي تقترح مسارات السياسة المالية وتدير الدين العام، وفي وزارة الاقتصاد كان هذا البرنامج مسؤولاً عن انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وعن كل ما يتعلق بسياسة لبنان في التجارة الخارجية، وفي وزارة الطاقة له مساهمة أيضاً، وفي وزارة البيئة له دور أساسي، وفي وزارة التربية... أما في رئاسة مجلس الوزراء، فالقصة لا تقف عند حدود رسم سياسات قطاعية، على خطورة هذا الموضوع، بل تصل إلى حدود اتخاذ القرارات السيادية عبر رسم استراتيجيات لموقف لبنان من القضايا الإقليمية والدولية.

إدارة رديفة بـ 14,5 مليار ليرة

سنوياً تخصص اعتمادات في الموازنة العامة لتسديد نفقات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تبلغ هذه النفقات في مشروع موازنة عام 2017 نحو 14,5 مليار ليرة. تنوزع هذه الاعتمادات على سبع إدارات لديها اتفاقية تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الحصة الأكبر من هذه الاعتمادات تصرف في وزارة

يحضر خبراء البرنامج اجتماعات رئيس الحكومة مع السفراء والدبلوماسيين الأجانب

التنمية الإدارية تحت عنوان «نفقات وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية» (27%)، وتليها وزارة المال تحت عنوان «مساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (27%)، ثم رئاسة مجلس الوزراء تحت عنوان «تعزيز قدرات تنفيذ مقررات رئاسة مجلس الوزراء» (15,5%)، وفي وزارة الاقتصاد بعنوان «مساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (12,5%)، وفي وزارة التربية بعنوان «مساهمة في برنامج الأمم المتحدة لدعم القدرات الإدارية والمعلوماتية» (8,3%)، وفي وزارة البيئة أيضاً «مساهمة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (9,7%).

مرّت سنوات عديدة على بدء البرنامج بتقديم خدماته المدفوعة

الأجر للوزارات والإدارات المذكورة من دون أن تتضح الجدوى من ذلك. لكن هذا البرنامج ترك، بوضوح، أثراً سلبياً على الإدارة العامة، وبات يشكل إدارة رديفة لها في الوظائف العليا، والمهام الأساسية والأعمال الاستشارية للوزراء، بالإضافة إلى سهولة التوظيف عبره، إلى حدّ أنه بات يسيطر على الوظائف الأساسية والمهمة في مختلف إدارات الدولة، قبل أن يتبيّن أنه يقوم بالتخطيط ورسم استراتيجيات رئيس الحكومة وعلاقاته الدبلوماسية.

السياسات القطاعية

بحسب تقرير صادر عن رئاسة مجلس الوزراء، فإن الموازنة العامة

وتطوير القدرات المؤسسية. ويذكر التقرير بالتفصيل عمله لدى رئاسة مجلس الوزراء في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل قطاع النقل وقطاع الطاقة والمياه، وقطاع البيئة، وتمثيل رئاسة مجلس الوزراء في مؤتمرات دولية، وفي الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتحسين أنشطة الأعمال في لبنان، ومشروع استهداف الفقر، وفي صندوق إعادة التأهيل، وفي السياحة الثقافية الدينية، وأنشطة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإصلاح النظام الإحصائي، وأنشطة سلامة الغذاء.

مهام سيادية

لكن رئيس الحكومة لم يكتف بهذا

تموّل البرنامج في إطار «تعزيز قدرات تنفيذ مقررات رئاسة مجلس الوزراء»، تبلغ الاعتمادات المخصصة في هذا الإطار نحو 2,172 مليار ليرة، ويقدم البرنامج المساعدة الاستشارية والتقنية لرئيس مجلس الوزراء بهدف تطوير مشاريع الحكومة الاقتصادية والاجتماعية والإنمائية من خلال وضع برنامج عمل تطبيقي وتصميم آليات التنفيذ. كذلك ينسّق البرنامج بين الوزارات والجهات الرسمية المعنية ومع الجهات المانحة والأطراف الخارجية. وباختصار، إن البرنامج يقدم الدعم لرئيس الحكومة في مجال السياسة العامة، بالإضافة إلى تصميم مشاريع إصلاحية وتنفيذها،

القدر من المهمات الملقاة على عاتق البرنامج وإلغاء الإدارة العامة، بل أضاف مهمات أخرى تتعلق بـ«تنسيق أزمة النزوح السوري، وتنسيق العلاقات الخارجية والدولية لرئيس مجلس الوزراء، وتنسيق وضع خطة وطنية وبرنامج عمل للحد من التطرف العنفي، قيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030».

اللافت في هذه المهمات الإضافية، ما يتعلق بتنسيق العلاقات الخارجية والدولية لرئيس مجلس الوزراء. فقد تبين أن البرنامج يسهم في «وضع الأهداف الاستراتيجية لرئيس مجلس الوزراء وتزويده

هل يفضّل التشريع بين التعليم الرسمي والخاص؟

التي سبقت توقيع قانون السلسلة. تقول المصادر إن جميع المشاركين في الاجتماع المذكور وافقوا على أن زيادة رواتب المعلمين ستحدث إرباكاً وتعقيدات في المدارس الخاصة، وهذا الأمر سيؤذي حتماً إلى زيادة على الأقساط قدرت بين 750 ألفاً ومليون و500 ألف ليرة، إلا أن هذه المصادر تقرّ بأن الأرقام مصدرها المدارس الخاصة، لا الإدارات الحكومية المعنية. تجدر الإشارة إلى أن قانون السلسلة أقرّ في المجلس النيابي برفع الأيدي

المدراس، وبحسب مصادر نيابية مطلعة على الملف، فإن الكتل الأساسية لم تتداول حتى الآن بالآلية، إلا أن هذه المصادر تلتفت إلى أن كتلاً نيابية عدّة أبدت استعدادها للعمل من أجل الفصل وفك الارتباط بين المعلمين في القطاع الرسمي والمعلمين في القطاع الخاص، وذلك في الاجتماع الأخير الذي عقد في السرايا الحكومية برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري وحضور أعضاء لجنة السلسلة، والذي وضع اللمسات النهائية على النسوية

أو التجزئة، إلغاء ما يسمى «الازدواجية الضريبية» لأعضاء نقابات المهن الحرة وإلغاء الرسوم على المشروعات الروحية. وقد علمت «الأخبار» أن هناك اقتراحات أخرى يجري الإعداد لها خارج هذه العناوين، من بينها فصل التشريع بين معلمي الخاص والرسمي، أو الاستعاضة عن ذلك بتوفير دعم مالي للمدارس الخاصة يغطي قسماً من زيادات الرواتب. لم يذكر كنعان، يوماً، أي تفصيل يتعلق بوحدة التشريع أو دعم

المكررة التي جرى التوافق عليها بين الكتل النيابية الأساسية بناءً على ضغوط مجموعات المصالح. وكان النائب إبراهيم كنعان قد تحدث عقب الجلسة التشريعية الأخيرة عن إعداد نحو ثمانية اقتراحات قوانين يجري في صونها إدخال تعديلات إلى السلسلة، منها اقتراح قانون يحافظ على صندوق تعاضد القضاة، واقتراحات أخرى مرتبطة بالمتقاعدين وعدم إخضاع زيادات الشهداء والجرحى وذوي الاحتياجات الخاصة للتقسيم

فانت الحاج

على الرغم من توقيع رئيس الجمهورية، ميشال عون، قانوني سلسلة الرتب والرواتب والبنود الضريبية، ارتفع منسوب القلق من فصل التشريع بين القطاعين التعليميين الرسمي والخاص. إذ يتحدث بعض النواب عن احتمال طرح اقتراح قانون معجل مكرر يستثنى معلمي المدارس الخاصة من أحكام قانون السلسلة، إلى جانب اقتراحات القوانين المعجلة

تقرير